

## مقياس: النظام التربوي الجزائري -السادسي السادس-

### سنة ثالثة علم النفس التربوي.

### المحاضرة الأولى: نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر وتطور المنظومة التربوية الجزائرية:

يعد النظام التربوي لأي بلد أساس النظم الأخرى الموجودة به، إذ أنه يتكفل بتكوين رأس مال المجتمعات وهو المواطن، وكلما كانت عناصر هذا النظام قائمة على أسس قيمية وعلمية رصينة وفاعلة، انعكس ذلك على نوعية المواطن الذي ينتجه هذا النظام وعلى المجتمع الذي يتواجد به على حد سواء.

أما عن مفهوم النظام التربوي فنجد أن مختلف التعاريف التي أعطيت له تشترك في مجموعة من النقاط:

### I- ماهية النظام التربوي:

#### أولا -تعريف النظام التربوي:

-يعرف معجم علوم التربية ومصطلحاتها النظام التربوي بأنه مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية لبلورة غايات التربية وأدوار المدرسة ونظام سيرها ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها.

-تعريف آخر: النظام التربوي لأي بلد عبارة عن مجموعة من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة في شؤون التربية والتعليم، وهو انعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة

- يشير النظام التربوي في أبسط معانيه إلى جملة من العناصر البشرية والمادية وغير المادية، تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها إكساب الأفراد القيم الاجتماعية والثقافية وتطوير المجتمع وتنميته.

يشير "عبد القدر فضيل 2016" إلى أن مفهوم النظام في معناه الدقيق إلى خلاصة العناصر التنظيمية المترجمة للسياسة التعليمية والغايات التربوية، وهو القواعد المحددة لسير جهود التعليم، وضبط المراحل والمسالك والغايات وسنوات الدراسة وأساليب الانتقال والتقييم.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النظام التربوي لأي بلد يمثل مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف والغايات التي حددت من قبل والمستمدة أساسا من الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد.

**ثانيا- خصائص النظام التربوي:** من خلال تعريفنا للنظام التربوي، يتضح لنا اتصافه بعدد من الخصائص والمتمثلة في:

-لكل نظام تربوي غايات وأهداف ترتبط بالسياسة التربوية للمجتمع الذي يتواجد به.

-لكل نظام تربوي منطلقات فلسفية مستمدة من ثقافة وقيم وخصائص ذلك المجتمع.

- يتشكل النظام التربوي من مجموعة أجزاء متفاعلة فيما بينها تقوم بوظائف محددة، أي أن لكل نظام تربوي مستويين أساسيين هما: المستوى البنائي الواصف للنظام والمستوى الوظيفي الواصف لعملياته.

أ- المستوى البنائي: العناصر المتفاعلة داخل النظام تشكل عنصرا من عناصره، تتفاعل فيما بينها لأجل أداء وظائف معينة، تمكن من تحقيق الغايات البعيدة والقصيرة المدى، وفي هذا الصدد يمكننا التمييز بين بنيات مختلفة.

بنيات سياسية، بنيات إدارية وتسييرية، بنيات بيداغوجية وتربوية، بنيات نظرية واصفة لمكونات النظام التربوي.

ب- المستوى الوظيفي: وهو المستوى الذي يتعلق بالوظائف التي يقوم بها النظام من خلال بنياته المختلفة:

مستوى سياسي: يشمل تخطيط الغايات وتحديد الاختيارات (اتخاذ القرارات) الخاصة بالسياسة التعليمية.

مستوى إداري: يشمل تسيير النظام وتدبير الموارد وإصدار القرارات التنظيمية.

مستوى بيداغوجي تربوي: يشمل عمليات التكوين والتأطير والتربوي والتدريس.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن مفهوم النظام التربوي مستمد أساسا من مفهوم النظم، والنظام حسب هذا المدخل وحسب تعريف كافمان "Kaufman": هو المجموع الكلي للأجزاء والعناصر التي تعمل بطريقة مستقلة أو تكاملية لتحقيق النتائج أو المخرجات المرجوة، على أساس حاجات ومتطلبات هذا النظام.

**ثالثا- أهداف النظام التربوي:** لكل نظام تربوي أهداف خاصة وعمامة، تستمد هذه الأهداف من المرجعية الفلسفية والاجتماعية التي يقوم عليها كل مجتمع، وتمثل أهم أهداف النظم التربوية فيما يلي:

1- التكيف الاجتماعي للفرد: تعتبر التربية الوسيلة الفعالة للتنشئة الاجتماعية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة كذلك كان للتربية عند القدامى والمحدثين أهمية كبيرة حيث اعتبرها الفلاسفة والمفكرون على أنها القائد لحياة ناجحة وفعالة، بل هي الحياة نفسها، ومن ثمة فإن النظام التربوي بنياته ووظائفه المختلفة الفعالة يمكنه من تحقيق تكيف المتعلم مع المحيط الاجتماعي الذي يتواجد به.

2- اكتساب المهارات الأساسية: يسعى النظام التربوي من خلال مناهجه التربوية وكل آلياته المستخدمة في المجال المدرسي إلى تزويد التلاميذ بالقدرة على القيام بمجموعة من المهارات التي تفيدهم في مزاولة الأنشطة المختلفة للحياة داخل المدرسة وخارجها حسب المستوى العمري والقدرات العقلية التي يتمتعون بها، إلى جانب الجوانب المعرفية التي يحصل عليها الطلاب.

3- تطوير نوعية التعليم والتعلم: يهدف النظام التربوي إلى تحسين جودة التعليم من خلال التجديدات التربوية والإصلاحات التي تحدث من حين لآخر وتحسين نوعية التعليم ليتماشى والتطور التكنولوجي الحاصل ومحاولة الاستفادة منه.

## II- لمحة تاريخية عن تطور النظام التربوي الجزائري:

**المرحلة الأولى: قبل الاحتلال الفرنسي: قبل 1830:** كان التعليم في هذه الفترة منتشرا انتشارا واسعا بين أبناء الشعب الجزائري، حيث كان التعليم الابتدائي يمنح للتلاميذ في كل الأماكن (القرى والمدن على حد سواء) في الكتاتيب ودور الطلبة، وكانت تدرس فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن والحديث واللغة العربية وقواعدها، أما التعليم الثانوي فكان للتلاميذ الأكبر سنا يتلقونه على الشكل الذي كان عليه في ذلك الزمان داخل المساجد والزوايا (مساجد قسنطينية، تلمسان، مساجد ميزاب، زاوية الهامل ببوسعادة...)، حيث كانوا يتلقون برامج ثرية ومتنوعة، فعلاوة على دراسة ما سبق الإشارة إليه، كانوا يدرسون الفلسفة والتاريخ والرياضيات والطب، أما عن مصادر التكوين في الجزائر لتخريج العلماء قبل الاحتلال الفرنسي فقد تباينت إلى ثلاث مصادر، ذكرها أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي":

أ- المدرسة الجزائرية: وتمثلها المساجد والزوايا بما تقدمه من دروس في مجالات مختلفة، لعل أبرزها تحفيظ القرآن الكريم، النحو والبلاغة، التفسير وغيرها من العلوم ذات الصلة بالقران الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ب- المدرسة المزوجة الجزائرية الإسلامية: وهي المدرسة التي يجمع فيها الطالب بين تكوينه في الجزائر ومن ثمة الالتحاق بالمعاهد والمدارس العربية لإكمال الدراسة ثم العودة إلى الجزائر لمباشرة العمل أو الوظيفة، وكمثال عن ذلك، جامعا الزيتونة والأزهر الشريف اللذان كان يقصدهما الكثير من طلبة العلم الجزائريين.

ج- المدرسة الإسلامية عموما: هذه المدرسة جاء بها طائفة من علماء المسلمين الذين لم يكونوا جزائريين في الأصل ولكنهم استوطنوا الجزائر وتولوا فيها وظائف مختلفة كالإفتاء والإمامة وساهموا أيضا في عمليات التكوين.

إن حب التعليم والتعليم آنذاك كان نابعا من تمسك الجزائري بدينه الذي يحث على طلب العلم، فقد كان ذلك دافعا قويا للجزائريين على التحصيل العلمي، ولم يقتصر التعليم على الذكور فقط، بل امتد لتعليم الإناث، فقد كان التعليم قبل كل شيء لرفع الأمية واستجابة لدعوة الدين إلى طلب العلم وليس لأغراض أدبية أو اجتماعية.

فالتعليم في تلك الفترة وبشهادة المحتل نفسه، أقر بأن حالة التعليم في الجزائر في بداية الاحتلال كانت أفضل من حالته في جنوب أوروبا، أما في ما يخص الأمية في الجزائر في ذلك العهد فقد كانت أفضل من فرنسا ذاتها، وذلك بشهادة الجنرال "ولسن استراهزي" الذي ذكر بأن الجزائريين الذين يجنون القراءة والكتابة في ذلك العهد كانوا أكثر من الفرنسيين، وأن 45% من الفرنسيين كانوا أميين آنذاك وأن الجزائر احتلتها جنود فرنسيون من طبقة جاهلة تمام الجهل.

من هنا يمكن القول بأن الفترة التي سبقت المحتل كانت فترة مضيئة في تاريخ التربية والتعليم في الجزائر، بالرغم مما اعترأها من نقائص نابعة عن عدم وجود خطة مدروسة وأهداف محددة، ولكن على الأقل على الصعيد الشخصي للأفراد، فنسبة الأمية كانت متدنية، وقد أشار إلى ذلك الرحالة الألماني "فيلهم شميرا" حين زار الجزائر في ديسمبر 1831 في إحدى كتاباته إذ يقول "لقد بحث قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهد القراءة والكتابة، غير أنني لم أعثر عليه، في حين أنني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا".

**المرحلة الثانية: أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1962):** في بداية الاحتلال لم يهتم هذا الأخير بتعليم الجزائريين كونه كان منشغلا بالعمليات الحربية التي نظمها جيشه ضد الشعب الجزائري ومقاوماته. في سنة 1878 تأسست عدة مدارس يسيرها مسيحيون ولم يعرف أحد سيرها، وكان التعليم فيها لا يخلو من الطابع التبشيري الذي كان من طرف الاستعمار، وهذا عكس ما كان سائدا بالنسبة لتعليم القرآن والمبادئ الإسلامية واللغة القومية. وقد قامت القوة الحاكمة آنذاك بإنشاء ثلاث مدارس حكومية بتلمسان وقسنطينة والمدية، وحولت بعدها إلى العاصمة، كانت تهدف إلى تكوين مرشحين إلى الوظائف الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية، فحصل العدو منها على نتائج عكسية، حيث التحق فيما بعد العديد من طلابها بصفوف جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة، وبعد الفتور الظرفي للثورات الجزائرية، ظهرت نزعة التوسع في التعليم وإجباريته لفائدة الجزائريين، غير أن هذه الإجبارية المزعومة لم تكن مطبقة بأتم معنى الكلمة، بل كانت محاربة من طرف المعمرين، كما لا يخفى علينا أيضا أن غالبية الجزائريين المسلمين آنذاك كانوا يرفضون المدرسة الفرنسية لأنهم كانوا يعتقدون على حق أنها تهدف قبل كل شيء إلى فرنستهم، حيث كانت تبذل جهودا حثيثة في سبيل القضاء على تدريس اللغة العربية في المدارس، والتي لم تكن تدرس إلا في مؤسسات حكومية قليلة جدا لمدة ساعتين أو ثلاثة في الأسبوع، أما فيما يخص التعليم الثانوي، فلم يكن حق الالتحاق بالمؤسسات الثانوية إلا للأقلية القليلة من الجزائريين عكس الأوروبيين الذين كان معظمهم يدرجون بالتسهيل والترحيب (6111 تلميذا من الأوروبيين مقابل 445 من أبناء الجزائريين في المدن الكبرى) وهذا سنة 1920، وفي هذا الصدد قرر علماء جزائريون ونخبة من المثقفين خريجي جامعات البلدان الشقيقة أن ينشئوا مدارس في الجزائر، وينظموا فيها تعليما عربيا حرا لسد الفراغ وتكوين الأجيال الصاعدة وإذكاء الوعي بكل ما يهم مستقبل بلادنا، حيث قامت جمعية العلماء المسلمين في هذه الفترة بإنشاء 150 مدرسة حرة يتردد عليها أكثر من 150 تلميذا وتلميذة، كانت تدرس كل العلوم باللغة العربية، ثم شيدت الجمعية معهدا ثانويا كخطوة أولى للتعليم الثانوي عمرته بألف تلميذ، كما قامت بإرسال الطلبة إلى مختلف الدول العربية ليتلقوا تعليما بطريقة مماثلة للتي كان يتعلم بها غيرهم من تلاميذ الدول العربية في تلك المرحلة.

\* ما يمكن استخلاصه من مميزات نظام التعليم في هذه الفترة مايلي:

- وضع المحتل أهدافا أساسية لسياسته التعليمية في الجزائر تركز في القضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية بكل أبعادها ومقوماتها الأساسية تمهيدا لدمجها في المجتمع الفرنسي من خلال مناداته بالجزائر فرنسية، ولن يتحقق له ذلك إلا من خلال سلب هذا الشعب من جذوره كما دعا لذلك الكاردينال "لافيجري"، وتم وضع آلية لتحقيق ذلك تجسدت في نقطتين هما:

- الفرنسية: يجب فرنسة الشعب الجزائري بحيث ينسى لغته الأصلية ولا يفكر إلا بلغة المحتل.

- التنصير: من خلال الحركات التنصيرية لإبعاد الشعب عن مقومه الأساسي "الإسلام"، فباعتناقه المسيحية يسهل فصله عن ماضيه وحضارته الأصلية. ومن أجل تحقيق ذلك عمل على غلق مؤسسات التعليم القائمة في الجزائر وسن قوانين تمنع فتح المدارس إلا بعد طلب رخصة من السلطات المحلية، ثم التضييق على المعلمين الجزائريين واعتبارهم خطرا محققا بالسياسة التعليمية الفرنسية ودفعهم للهجرة وترك الوطن مما يحقق لفرنسا انتشار الجهل والأمية بين أفراد المجتمع الجزائري خدمة لمصالحها.

-غير أن الشعب الجزائري كما سبق وأن أشرنا قاوم كل مظاهر التجهيل من خلال المساجد والكتاتيب والزوايا خلال القرن الـ19، لكن مع بداية القرن الـ20 وبداية تشكل وعي جديد بضرورة القيام بأعمال لفائدة الشعب الذي قاوم أشرس قوة في العالم آنذاك، كان النضال متوجها على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والتربوية، ولعل أبرز ما ميز النشاط التربوي الإصلاحي في تلك الفترة هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كجمعية تربوية إصلاحية تعمل على ترسيخ ثوابت الأمة والدفاع عنها، فقد تأسست يوم الثلاثاء 17 ذي الحجة الموافق لـ5 ماي 1931 بالعاصمة.

انطلقت الجمعية من خلال رجالها بالتوعية في صفوف الشعب الجزائري من خلال الخطب والدروس التي كان يشرف عليها ثلة من العلماء التابعين للجمعية، وإيماننا منها بدور المسجد في حياة المسلم، فقد ركزت الجمعية على التعليم المسجدي من خلال تقديم دروس الوعظ والإرشاد للكبار وتعليم وتحفيظ القرآن الكريم للصغار، ناهيك عن فتح النوادي الثقافية من أجل إلقاء محاضرات وإقامة ندوات فكرية وملتقيات، ينشطها مفكرون وأدباء وعلماء الشريعة لنشر الوعي، كما تم تأسيس المدارس الحرة التابعة للجمعية والدور المكلفة بالتدريس والتكوين السياسي على حب الوطن والتضحية من أجله، وتم إنشاء الصحف للتعبير عن أفكار وآراء الجمعية فيما يخص الوطن والأمة الإسلامية جمعاء، ولعل شعار الإمام عبد الحميد بن باديس: "الجزائر وطننا، العربية لغتنا، الإسلام ديننا" كانت من بين الشعارات المعبرة والمؤثرة في نفوس الجزائريين للحفاظ على هويتهم الوطنية.

#### المرحلة الثالثة: التعليم في الجزائر غداة الاستقلال: (1962- إلى يومنا هذا):

تسلمت الجزائر سنة 1962 نظاما تعليميا مهيكلًا حسب الغايات والاهداف التي رسمها له الاستعمار الفرنسي خدمة لمصالحه الخاصة، وقد كانت ظروف هذا الاستلام صعبة للغاية، إذ كان عدد التلاميذ الذين يزاولون الدراسة سنة 1962 أي بالضبط خلال السنة الدراسية (1961-1962) لم يتجاوز 353358 تلميذا من بينهم عدد ضئيل جدا من البنات، كما أن معظم المعلمين فرنسيين وقد غادروا، ولم يبق في سلك التعليم إلا المعلمين الجزائريين وعددهم 2602 معلما، إضافة إلى 1000 معلم من أصل فرنسي، وتجاوزا لهذا النقص لجأت الحكومة إلى إجراءات ثلاثة هي:

-التوظيف المباشر والذي كان يخص كل من يتوفر على مستوى مقبول من التعليم باللغة العربية أو الفرنسية.  
-اللجوء إلى البلدان الشقيقة مشرقا ومغربا في شكل تعاون ثقافي، كما عقدت تعاونا ثقافيا مع فرنسا لتزويدها بما يلزم من المعلمين الفرنسيين.

غير أن هذه الإجراءات لم تمكن من سد النقص الموجود في عدد المعلمين. هذا من حيث الموارد البشرية، أما من حيث هياكل الاستقبال فإن الحاجة والحالة كانت تتمثل في قلة عدد الحجرات الدراسية التي كانت قائمة في العهد الفرنسي مما اضطر القائمين على التعليم إلى استعمال المراكز والثكنات العسكرية والسكنات الوظيفية وحتى المساجد، ومن ناحية البرامج والمواقيت، فقد اضطرت السلطات التعليمية آنذاك إلى الإبقاء مؤقتا على الوضع السائد من قبل للتكفل بالأولويات الأساسية أي توفير المعلمين وحجرات الدراسة وتشجيع جميع الأطفال الذين تقدموا للدراسة، وأنشأت الوزارة لجنة تكفلت بإعادة النظر في البرامج والمواقيت ولغة التعليم، كما لا ننسى بأن الوزارة كانت فنية لم تنشأ إلا سنة 1962 بموجب المرسوم 1/62 المؤسس للحكومة الأولى في عهد الاستقلال والمؤرخ في 27 سبتمبر 1962، ومن جملة انشغالاتها كذلك هو هيكلة نفسها وتنظيمها وتلبية الحاجات الملحة

على المستويات القاعدية و سن القوانين التي تنظم التعليم بصفة عامة، وإنشاء بعض اللجان المختصة والمعاهد المتخصصة مثل المعهد التربوي الوطني، واستصلاح الوظيفة العمومية، كما أن الانشغال الأكبر والثاني للوزارة كان الاهتمام بالمرودود التعليمي وسد الحاجات الأساسية من هياكل استقبال وموارد بشرية وتكوين هذه الجحافل من المعلمين الذين كان مستواهم الثقافي والتكويني غير كاف لسد الحاجة، إذ كان أغلبهم من المساعدين، وحتى بعض الفئات من المتعاونين الوافدين من بعض بلدان المشرق كانوا هم الآخرين يحتاجون إلى تكوين لأن بعضهم لم يباشر التعليم في بلده الأصلي، وكان لزاما على الوزارة تولي تكوينهم، فبادرت إلى إنشاء إطار مستحدث في التكوين هو إطار المستشارين البيداغوجيين.

بالنسبة لهيكلية التعليم ونظرا لما جابته الوزارة في بداية عهددها فقد أبقى على هيكلية التعليم عل ما كانت عليه في الفترة الاستعمارية.

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال كما يلي:

**\*- المرحلة الأولى: 1962-1970 (ابتدائي-ثانوي):** بالنسبة لهيكلية التعليم، فقد أبقى على ما كانت عليه في الفترة

الاستعمارية، إذ كانت تنقسم إلى مرحلتين اثنتين هما:

المرحلة الابتدائية: التعليم الابتدائي: تشمل المرحلة الابتدائية ست سنوات تضاف لها على مستوى بعض المدارس الكبرى سنة سابعة تدعى سنة انتهاء الدروس وهي مقسمة إلى مستويات:

المستوى التحضيري وبه سنتان.

المستوى الابتدائي وبه سنتان.

المستوى المتوسط وبه كذلك سنتان.

ينتقل التلميذ من المرحلة الابتدائية إلى الطور الأول من التعليم الثانوي بشرط أن لا يتجاوز عمره 12 عاما واجتياز اختبار التأهيل للدخول للسنة السادسة.

المرحلة الثانوية: التعليم الثانوي: ويشمل طورين اثنين.

الطور الأول منه وبه أربع سنوات السادسة، الخامسة، الرابعة فالثالثة، تعتبر السنة السادسة هي السنة الأولى من سنوات الطور الأول من التعليم الثانوي يمكن أن ينتقل التلميذ من الطور الأول من التعليم الثانوي إلى الطور الثاني منه أي من السنة الثالثة إلى الثانية بحصوله على رتب ممتازة في الترتيب وبموافقة مجلس الأساتذة.

الطور الثاني من التعليم الثانوي وبه سنوات تعليمية ثلاث، الثانية فالأولى فالنهائية وهي سنة التأهيل لشهادة البكالوريا، يترشح التلميذ إلى القسم الأول من شهادة البكالوريا في نهاية الأولى لينتقل على إثرها إلى السنة النهائية التي يترشح في نهايتها إلى القسم الثاني والنهائي لشهادة البكالوريا.

ويمكن إنجاز أهم مميزات هذه المرحلة في مايلي:

-افتقار البلاد إلى قاعدة علمية وثقافية.

-انتشار ظاهرة الأمية لدى الصغار والكبار حيث كانت النسبة تقدر بـ 80 بالمئة.

-الفراغ المهول في ميدان الإطارات العاملة في مختلف المجالات وخاصة بعد مغادرة عشرة آلاف فرنسي المناصب التعليمية.

-أوضاع اقتصادية مزرية وبطالة عامة ومؤسسات مخربة وممتلكات محطمة وقرى مدمرة ومكتبات مقفلة.

كما أن النظام التربوي الجزائري في هذه المرحلة كان شديد الصلة من حيث الهيكلية والتنظيم والتسيير بذلك النظام التربوي الفرنسي قبل الاستقلال.

-أما عن الإجراءات المتخذة لتسيير هذه المرحلة فتمثلت أهمها في:

-ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم.

-توجيه العناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريس هذه المادة.

-إبطال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي تتعارض مع السيادة الوطنية.

إن تصحيح الوضع اللغوي في التعليم كان من الأهداف الأساسية المرسومة ومن أهم المطالب التي ظلت تلح عليها السياسة التعليمية في مجال إعادة الاعتبار للغة العربية والتي تعد أساسا لنقل المعارف والعلوم ونقل التاريخ وتبليغه للأجيال القادمة والشروع في جعل العربية لغة التعليم، وكان الإجراء الأول المتخذ في هذا الصدد تعريب السنة الأولى سنة 1965 وامتد هذا الإجراء إلى الثانية والثالثة والرابعة فأصبحت الصفوف الأربعة الأولى من التعليم بفضل هذه الخطوة معربة وموحدة.

**\*- المرحلة الثانية: (1970-1980): التعليم المتوسط:** بقيت هيكلة التعليم على ما كانت عليه حتى سنة 1971 والتي شهدت إصلاحات خصت التعليم التكميلي سابقا فصار يسمى التعليم المتوسط واستقل تماما عن التعليم الثانوي، حيث تأسست في 30 جوان 1971 مؤسسة التعليم المتوسط، وأهم ما يميز هذه المرحلة أيضا هو إنجاز الأعمال التحضيرية لإصلاح المنظومة التربوية في إطار مخططات التنمية، وقد كان الإصلاح يهدف إلى تحديد المضامين والطرق التعليمية، التعميم التدريجي للتعليم التقني المتعدد التقنيات، تحديث طرق التوجيه، جعل وسائل ومضامين التعليم منسجمة مع متطلبات المحيط، حيث شهد القطاع طيلة هذه المرحلة عددا من القرارات التي مست هيكلة المنظومة في كل أطوار التعليم وكذا الجوانب التربوية، وتمثلت هذه القرارات في ماييلي:

1/ تنظيم التعليم: صار التعليم ينقسم إلى ثلاث مراحل مستقلة عن بعضها البعض:

أولاً: التعليم الابتدائي: لم تدخل عليه تغييرات كثيرة بالنسبة لما عرف في المرحلة السابقة باستثناء تسمية امتحان السنة السادسة الذي صار يطلق عليه امتحان الدخول إلى السنة الأولى متوسط.

ثانياً: التعليم المتوسط: أهم ما يميز مرحلة التعليم المتوسط هو جمع متوسطات التعليم المتوسط التي تم إنشاؤها لكل أنواع التعليم الذي كان يؤدي في الطور الأول من التعليم الثانوي -إكماليات التعليم العام- إكماليات التعليم التقني-إكماليات التعليم الفلاحي، تلك الإكماليات التي تسرع في إلغاءها ابتداء من 1970، وتنتهي الدراسة فيها باجتياز شهادة الأهلية للتعليم المتوسط.

التعليم الثانوي: يدوم ثلاث سنوات، ينتهي باجتياز مختلف شعب البكالوريا التي تؤدي إلى الجامعة.

2/- البرامج التعليمية: بالنسب للطور الثاني تم الإبقاء على البرامج الفرنسية التي لا تؤثر على الخيارات السياسية في حين بقيت الكتب المدرسية تستورد أو تطبع بعد الحصول على حقوق التأليف، ولم يكن ينته العقد السابع حتى تحققت نتائج تعريب كل من الطور الابتدائي والثانوي:

- تعريب ثلث أقسام التعليم العام في المدارس المتوسطة.

- تعريب كل الأقسام الأدبية بالمدارس الثانوية.

- تعريب ثلث الأقسام العلمية (علوم - رياضيات).

- تعريب الفلسفة في المرحلة الثانوية.

في هذه الفترة تكاثرت مؤسسات تكوين الأساتذة (المعاهد التكنولوجية للتربية بدلا من المدارس العليا) تلبية للطلب المتزايد للمدرسين، وفي الأخير أدت الأعمال المتصلة بالإصلاح إلى خزان من النصوص التشريعية والتنظيمية، خاصة الأمر 35/76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 والمراسيم التنفيذية له، حيث حددت هذه النصوص بشكل جلي الإطار العام للإصلاح التربوي وضبطت مجالات التدخل في الميادين التالية:

البحث التربوي، إعداد الوسائل والبرامج التعليمية، تكوين المستخدمين، التنظيم والمراقبة والتفتيش التربوي، التوجيه المدرسي، الخدمات الاجتماعية والإدارة المدرسية.

استمر الحال على ما هو عليه إلى غاية 1980 وهي السنة التي تطبق فيها المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات المتعددة التقنيات، فيزول التعليم المتوسط ويندمج في التعليم الأساسي ويعوض بالمرحلة الثالثة من التعليم الأساسي التي تشتمل على ثلاث سنوات فقط.

**\*- المرحلة الثالثة: (1980-1990): (المدرسة الأساسية):** جاءت المدرسة الأساسية لتقضي على التناقضات التي كانت نتيجة ترقيعات عشوائية لم تستند إلى تفكير عميق ودراسة واعية لحاجات المتعلمين، وزال التناقض الصارخ بعد تعميمها وتعريب جميع المواد في جميع المستويات والشعب وتوحيد التوقيت في مختلف مراحل التعليم كل حسب متطلباته، وصارت الفرنسية تدرس كلغة ثانية مثلها مثل اللغات الأجنبية الأخرى، ويمكن إيجاز مميزات هذه المرحلة في مايلي:

- إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1980-1981، إذ تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج والوسائل التعليمية لكل طور، وإذ تم تصورها على أنها مدرسة قاعدية، فإن فترة التمدرس الإلزامي تدوم تسع سنوات وتشمل هيكلتها ثلاثة أطوار، مدرة الطورين الأولين ستة سنوات (الابتدائي سابقا)، ومدة الطور الثالث ثلاثة سنوات والتي كانت أربعة سنوات في السابق (التعليم المتوسط)، وقد تم تصميم المدرسة الأساسية لتكون وحدة تنظيمية شاملة، أما التعليم الثانوي في هذه المرحلة فلم يشهد تحولات عميقة رغم أن التكفل به تم إسناده إلى جهاز مستقل (كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني)، وقد اقتضت هذه التحولات على:

- بالنسبة للتعليم الثانوي العام: تم إدراج التربية التكنولوجية 1984-1985 وتلقينها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية والفيزياء إلا أنه تم التخلي عنها سنة 1989-1990. إدراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية ورياضية، فن...). ثم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية، كما تم فتح شعبة العلوم الإسلامية.

- بالنسبة للتعليم التقني: تطابق التكوين الممنوح في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات.

فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.

إقامة التعليم التقني قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية والذي ظل ساري المفعول من سنة 1980-1984

فتح شعب جديدة، وتعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

هذا بالنسبة لتنظيم التعليم، أما البرامج فمن الأهمية بمكان التنويه إلى أن كل البرامج والكتب المدرسية من السنة الأولى من التعليم الأساسي إلى السنة التاسعة منه تم إعدادها من طرف جزائريين، وقد كانت البرامج في شكل كتيبات في كل المراحل التعليمية وذلك في شهلا ماي 1981، كما تم تعريب المضامين جملة واحدة والسهرة على ضمان أداء وتأهيل أفضل يتماشى وآفاق التنمية المتسارعة.

**\*- المرحلة الرابعة: (1990-1999):** عرفت هذه المرحلة عدة محاولات لتحسين مختلف الأطوار وإدخال تغييرات على البرامج

المكثفة وغير المنسجمة مع قدرات التلاميذ واعتبار البرامج والمناهج المتبعة سابقا غير منسجمة ومتوافقة مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية، فقد كانت عملية تغيير البرامج والمحتويات ستة 1993-1994 من خلال إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي ومحاولة تجسيد المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي (الإداري والمالي) تنفيذاً للمبادئ المنظمة للمدرسة الأساسية. أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد تضمن الهيكلية الخاصة بالجدوع المشتركة التي أدرجت في الثمانينات مع إجراء بعض التغييرات التسميات خاصة، كما تم تعديل طريقة الانتقال والتوجيه إلى التعليم الثانوي مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج شهادة التعليم الأساسي، وفي سنة 1996 تم إنشاء المجلس الأعلى للتربية لتنسيق الإصلاح.

\*- المرحلة الأخيرة: (2000- إلى يومنا هذا): إن المنظومة التربوية وبعد عطاء طويل وبعد التغييرات الجذرية التي مست المجتمع الجزائري محليا وخاصة على الجانب الأمني وما أفرزه على المستوى الثقافي والتربوي، وكذا التطور التكنولوجي الحاصل في العالم وإفرازات العولمة التي أصبحت تسيطر على المجتمعات، دفع بالمسؤولين السياسيين والتربويين يفكرون بطريقة أكثر تنظيم وفاعلية، على اعتبار أن البرامج المدرسية ووظائف المدرسة التي صممت بأهداف الماضي لم تعد تخدم الواقع المعاش في المجتمع الجزائري المعاصر. في هذا الوقت بالذات تم حل المجلس الأعلى للتربية بعد تنصيب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بعد فترة وجيزة من تنصيبه، وتنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بالإصلاح سنة 2000 برئاسة "بن زاغو"، والذي صاحبه تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين وذلك بواسطة الأمر 09/03 المؤرخ في 13 اوت 2003 والذي يتمم الأمر 35/76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين وأهم ما جاء به هذا الأمر هو:

-إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة.

-فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.

كما تم في هذه المرحلة أيضا صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 وهو النص التشريعي الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية، ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية.

● يمكن إيجاز المحاور الأساسية للإصلاح التربوي في هذه المرحلة (سنة 2002) والذي بدأ العمل به ابتداء من الموسم الدراسي 2003-2004 كما يلي:

-محور التخطيط: إضافة سنة استقبال للأطفال الذين يبلغ أعمارهم 5 سنوات.

إعادة تنظيم مدة التعليم الأساسي 5 سنوات بدلا من 6 للتعليم الابتدائي و4 سنوات للتعليم المتوسط بدلا من 3.

-محور التكوين: تطوير الكفاءات العامة والبيداغوجية للمفتشين والأساتذة.

تنسيق عملية التكوين والتقييم.

إعداد وتنفيذ خطة من أجل تكنولوجيا الاعلام والاتصال داخل المؤسسات.

-محور البرامج والمناهج: بداية تنفيذ البرامج الدراسية الجديدة.

إعداد الدعم البيداغوجي والتقييم.

الأخذ بعين الاعتبار المقاربات البيداغوجية الجديدة للبرامج الدراسية.